التمدد المجالي لمدينة نواكشوط أسبابه ونتائجه

كواد ولد سيدي
باحث في الجغرافيا

المقدمة:

أنشئت مدينة نواكشوط عام 1957 لاعتبارات سياسية محضة، لينتقل مجالها من منطقة مهجورة وقرية معزولة خلال النصف الأول من القرن الماضي إلى أكبر مدينة في موريتانيا وأهمها من النواحي الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والخدمية في النصف الثاني من القرن نفسه، وهو ما جعلها جديرة بالدراسة من جوانب جغرافية عديدة، إذ بلغ عدد سكانها 958399 نسمة حسب تعداد 2013، وتمتد مجاليا على مساحة تقدر ب 204كلم^2. يتناول هذا البحث التمدد المجالي في مدينة نواكشوط أسبابه ومظاهره.

وقد حظي التمدد المجالي للمدن باهتمام كثير من الجغرافيين والمخططين وغيرهم باعتباره محصلة موضوعية لمجموعة من التحولات وفي مقدمتها التزايد السكاني وما قد يترتب على تلك التحولات من مشكلات حضرية كضعف التغطية بالخدمات وهدر الوقت بين أماكن السكن ومركز المدينة فيما يعرف بمشكلة الوصول، ومدى قدرة المدينة على توفير فرص العمل، ومشكلات البيئة وغيرها.

أهداف البحث:

يتتبع هذا البحث ظاهرة التمدد العمراني لمدينة نواكشوط والعوامل الجغرافية المؤثرة فيه سواء كانت محفزة له كالطرق والخدمات وتزايد حجم السكان وهي عوامل بشرية والسهول والمناطق المرتفعة نسبيا كعوامل طبيعية، أم كانت تلك العوامل معيقة لتمدد المدينة كالكثبان الرملية والسباخ الملحية كعوامل طبيعية، والحيازات العقارية وسياسات التهيئة الحضرية وغيرها كعوامل أعاقت تمدد المدينة في بعض الاتجاهات، كما يهدف هذا البحث إلى معرفة الآثار المترتبة عن تمدد مدينة نواكشوط مجاليا بغية وضع تصور للحلول المناسبة لتلك المشكلات.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي السببي للوقوف على العوامل المؤثرة في التمدد العمراني لمدينة نواكشوط، كما اعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لتتبع العلاقة بين العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية التي أدت إلى تمدد مدينة نواكشوط وفق المسارات الحالية بالتحديد والمآلات التي قد تؤول إليها في المستقبل المنظور.

أولاً-نشأة المدينة وتمددها المجالي:

يمكن التطرق لنشأة المدينة وتطورها العمراني قبل تناول واقعها الراهن لإدراك أهمية التحول الذي طرأ عليها في فترة تزيد عن نصف قرن من الزمن (1957-2016).

1- **نشأة المدينة:**

جاء إنشاء مدينة نواكشوط كإحدى بواكير ثمار جهود المقاومة الموريتانية على طريق إنشاء دولة مستقلة تدار من داخل الأراضي الموريتانية لا من السنغال، ودون التطرق إلى الظروف التاريخية التي أحاطت إنشاء مدينة نواكشوط يظهر أن مطالب الموريتانيين لاقت تجاوبًا بل رغبة الفرنسيين التي تمثلت في المصادقة على طلب الموريتانيين بتاريخ 12 يوليو/تموز 1956 بنقل العاصمة إلى الأراضي الموريتانية، بدل مدينة سنلوي السنغالية عاصمة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية، فوافقت الحكومة الفرنسية على هذا الطلب الذي قدم كاقتراح من الوالي الفرنسي على الإقليم الموريتاني، وذلك في 24 يوليو/تموز 1957، بعد أن نال الاقتراح ثقة الجمعية الإقليمية في 19 يناير/كانون الثاني 1957 لتولد مدينة نواكشوط عاصمة موريتانيا من رحم القرارات السياسية.

الصورة رقم (1) قام وزير فرنسا لأقاليم ما وراء البحار بوضع حجر الأساس 1958.

تم وضع حجر الأساس في 5 مارس/آذار 1958 من قبل وزير فرنسا لأقاليم ما وراء البحار[1] في موضع القصر الرئاسي في قلب المدينة حالياً، وأتبع هذا القرار بدراسات لمهندسين قدموا نماذج ومخططات لمدينة صغيرة تقوم بدور العاصمة السياسية والإدارية، وخصصت فرنسا مبلغاً مالياً زهيداً قدره (1500 مليون فرنك إفريقي) لبناء المدينة التي افترضوا أن عدد سكانها لن يتجاوز 8000 نسمة سنة 1970 و30000 نسمة سنة 2000. وفي أكتوبر/تشرين الأول سنة 1959 انطلقت أعمال البناء وتشييد المباني العامة والمرافق الخدمية تحضيراً للاستقلال في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1960 ولكن ما هي دواعي اختيار هذا الموقع؟

[1]) وك المحبوبي سيد عبد الله، الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط، مرجع سابق، ص 7.

الصورة رقم (2) أعمال بناء العاصمة نواكشوط 1960.

اقترح الموريتانيون على الفرنسيين أماكن عدة في موريتانيا يمكن أن تلعب دور العاصمة السياسية للإقليم الموريتاني، فاختار الفرنسيون من بينها موقع نواكشوط بدافع سياسي يهدف إلى إبقاء عرى الترابط بين البلدين وثيقة لتحقيق مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية في موريتانيا عبر الموانئ البحرية، كما كان دأب الدول الاستعمارية في اختيار عواصم مستعمراتها[1]، ورأى الموريتانيون في موقع نواكشوط موقعاً استراتيجياً يحقق الوحدة الوطنية ويتوسط أقاليم موريتانيا الاقتصادية والبشرية وذلك من خلال النقاط الايجابية التالية[2]:

1- يحتل هذا الموقع نقطة وسطية على سواحل موريتانيا بين مصب نهر السنغال جنوباً ومدينة انواذيبو شمالاً، ولا يبعد عن الشاطئ سوى خمسة كيلومترات مستفيداً من الصيد والنقل البحريين ومن نسيم البحر لتلطيف مناخه الحار.

2- يقع على أهم طريق يربط شمال البلاد؛ حيث المناجم في (الزويرات واكجوجت وانواذيبو) بجنوبها الرعوي الزراعي.

---

[1]) بوجي جارنييه، جاكلين، دراسات في جغرافية العمران الحضري، مرجع سابق، ص 163.

[2]) Frérot Marie Anne et Ould Mahboubi Sidi Abdoullah, "Du Parcours à la Ville : l'Imprévu" in Espaces et sociétés en Mauritanie, cahier d'URBMA; N° 33, Tours 1998, P : 35.

3- يحتل موقعاً وسطاً بين منطقة النهر التي يقطنها الزنوج والمناطق الشمالية والوسطى؛ حيث ينتشر العرب، ويكاد هذا الموقع يكون محايداً لنفوذ القبائل والإمارات الموريتانية القديمة، ويخرج في الوقت نفسه عن تأثير نفوذ المدن السنغالية، كما يبعد عن تأثير المغرب الذي كان يطمع في ضم الإقليم الموريتاني إلى أراضيه، فهو موقع محايد سياسياً وإثنياً يستطيع توحيد جميع المكونات الإثنية للدولة الموريتانية الجديدة (بيظان، هالبولار، سنونكى، وولوف، بمبارى) وقد أصبح بوتقة للأمة الموريتانية.

2 –التمدد المجالي مراحله واتجاهاته:

آ–نواكشوط قبل انطلاق أعمال البناء 1958:

ظلت نواكشوط ردحاً من الزمن مكاناً قفراً يخلو من كل مظاهر العمران البشري سوى بئر حفرته قبائل البدو الرحل في تاريخ غير معروف على وجه التحديد، وفي سنة 1903 حط القائد الفرنسي المشهور "أفزافيي كبولاني" الرحال بهذا المكان عندما كان يقوم برحلات استطلاعية في الأراضي الموريتانية التي أضحت حاجزاً بين مستعمرات فرنسا في غرب إفريقيا وشمالها الغربي، وكان موقع نواكشوط المرتفع ووقوعها على الطريق الواصل بين السنغال والجزائر إستراتيجياً لإقامة حامية عسكرية في نظر القائد الفرنسي، فاصدر تعليماته بإنشائها وتم ذلك في نهاية سنة 1903، لكنها ما لبثت أن نقلت إلى مكان آخر إلى الجنوب نظراً لمتطلبات الأمن ثم أعيد بناؤها من جديد سنة 1929 وبدأت أسر بدوية تتجمع حولها مشكلة بداية لنشأة قرية لكصر. وفي منتصف ثلاثينيات القرن العشرين اتخذ الناقلون عبر الطريق المذكور من هذه القرية محطة توقف واستراحة، وفي سنة 1950 دمرت فيضانات نهر السنغال قرية لكصر ليعاد بناؤها بدعم من الإدارة الفرنسية وبعد ذلك بخمس سنوات 1957 بدأت المشاورات لإنشاء عاصمة للإقليم الموريتاني فوقع الاختيار على نواكشوط.

يعد الاجتماع الأول للحكومة الموريتانية تحت خيمة سنة 1957 تعبيراً دقيقاً عن قلة العمران بهذا الموقع، وهو أمر لا يمكن تصديقه اليوم نظراً لاتساع البون بين حالة المدينة آنذاك وواقعها الحالي.

أ- تمدد مدينة نواكشوط منذ عام 1958- 2012م

يرجع التمدد المجالي الذي شهدته مدينة نواكشوط إلى الوظائف السياسية والإدارية التي أنشئت من أجلها، وكانت الاستعدادات المحضرة لنقل العاصمة الموريتانية من السنغال إلى نواكشوط بمثابة البداية لهذا التمدد، وبدأت أعمال بناء المدينة الوليدة على بعد كيلومترين تقريباً إلى الجنوب من

القلعة الفرنسية القديمة وقرية لكصر، ولبناء المدينة تم اختيار"كثبان "آمكرز" الثابتة آنذاك، واستبعدت المناطق الواطئة والكثبان الشاطئية"[1] وبذلك دخلت نواكشوط منعطفاً جديداً جعل منها ورشة للبناء والأشغال في جميع المجالات مثل الإدارة والإسكان والطرق وغيرها. ولم تكد المدينة تنهي وضع المرتكزات والدعائم الضرورية لتأدية وظائفها القيادية حتى غمرت بسيل المهاجرين من البادية والريف الذين قدموا فراراً من جفاف أتى على الأخضر واليابس فتزايد سكانها تزايداً مذهلاً وتطورت وظائفها واتسعت رقعتها المبنية "من 240 هكتار سنة 1960 إلى 660 هكتار سنة 1970 لتبلغ 3100 هكتار سنة 1980 وقد وصلت عام 1994 إلى حوالي 10000 هكتار[2] وهو ما دفع السلطات الإدارية إلى تعديل حدود المدينة سنة 1980 لتصبح 1325 كلم^2 بدل 66 كلم^2 سنة 1950 وقسمت تلك المساحة إلى خمس مقاطعات (أحياء) حضرية سنة 1974 ولكن استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة وتطور الأنشطة والوظائف الاقتصادية بالمدينة أجبرت السلطات على إنشاء أربعة أحياء حضرية جديدة سنة 1989 وبذلك تكون المدينة مقسمة إلى تسعة أحياء حضرية[3]، ومن مقارنة الخرائط والصور الجوية لمدينة نواكشوط في تواريخ مختلفة يمكن تقسيم التمدد المجالي للمدينة إلى ثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى: تأسيس المدينة العاصمة (1958-1973):

نتج عن بناء العاصمة الجديدة على بعد 2 كلم إلى الجنوب الغربي من حي لكصر القديم وجود نواتين أو حيين منفصلين يربطهما شارع رئيسي يقسم الحي الجديد (حي العاصمة المعروف بـ «كابيتال capitale») شطرين فعلى يمينه شيدت الوزارات والقصر الرئاسي وغيرها من الإدارات المرتبطة بالقيادة وكذلك سكن الطبقة الراقية، بينما خصص الشطر الآخر لإقامة سوق إلى جانب سكن الطبقة المتوسطة وبعض الخدمات كالتعليم، وذلك وفق المخطط الحضري الأول الذي أعد لبناء العاصمة سنة 1957. وفي السنوات التالية أخذ التمدد المجالي يلتهم المساحة الفاصلة بين الحيين دون التحامهما، وبدأت مرحلة جديدة من النمو العمراني على أطرافهما وبخاصة الحي

---

[1]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، مرجع سابق، اللوحة 7.

[2]) المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

[3]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، مرجع سابق، اللوحة 7.

الجديد (كابيتال) لاسيما طرفه الجنوبي؛ حيث شيد الحي السكني المعروف بـ (مدينة) والشمالي الغربي الذي أصبح فيما بعد نواة لحي تفرغ زينه، وكان التوسع على مستوى حي لكصر القديم الذي تحاصره التلال من الشمال الغربي والمطار من الجنوب الشرقي ضعيفاً إلا أن تزايد السكان وتطور وظائف المدينة في منتصف الستينيات أديا إلى تمدد المدينة على أطراف المطار، وأخرجا المدينة عن إطارها القانوني، فلجأت السلطات المعنية إلى وضع ثاني مخطط توجيهي في تاريخ المدينة سنة 1970 الذي يهدف إلى تنظيم تمدد المدينة وتنمية ودمج أربع نويات كانت قد تبلورت في العقد الأول من عمرها، وهي حي العاصمة وحي لكصر والمرفأ على شاطئ الأطلس وقرية الصيادين "ويعود الفضل في بقاء مركز "لكصر" التاريخي الذي نافسه بقوة إنشاء حي "العاصمة" الجديد إلى مجاورته للمطار ولمواقف سيارات نقل الأشخاص إلى كافة الولايات واحتوائه على السجن، وقد خصص تخطيط حي" العاصمة" مساحات لإقامة وظائف جديدة تمتد على طول الطرق الفسيحة، فالقصر الرئاسي ووزارات السيادة ترسم منظراً كجادة كبيرة شمالية جنوبية تفضي إلى شارع جمال عبد الناصر وهو الطريق الرئيس الذي يربط "لكصر" والمطار بالمجمع الحضري الجديد"[1].

تميزت هذه المرحلة من تمدد المدينة بالاعتدال نظراً لاعتدال النمو السكاني ولكن أهميتها تكمن في تشييد المباني والمؤسسات التي تحتاجها العاصمة للقيام بوظائفها على الوجه الأكمل ففي بدايتها تم توصيل المياه من بحيرة إديني 56 كلم شرق العاصمة، ومد شبكة من الطرق طولها 50 كلم، إذ تم الانتهاء من معظم الأشغال الضرورية لوظائف المدينة العاصمة كما بدأت ظاهرة السكن العشوائي تتفاقم مع قدوم المهاجرين الريفيين الأول، وفي سنة 1968 أعطيت مدينة نواكشوط صفة الولاية بعد أن كانت بلدية حضرية منذ سنة 1963م، كما تم وضع ثاني مخطط توجيهي للمدينة سنة 1970 وقد بلغت مساحتها بموجب هذا المخطط 536 كلم^2 بدلاً من 66 كلم^2؛ أي أن مساحة المدينة تضاعفت خلال العقد الأول من حياتها أكثر من ثمان مرات، وفي 1973 قسمت المدينة إلى خمسة أحياء حضرية تحمل أسماء عددية هي: الحي الأول والثاني والثالث والرابع والخامس نتيجة توسع

[1]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، مرجع سابق، اللوحة 7.

المدينة، وإن ظلت مقسمة إلى كتلتين رئيسيتين منفصلتين هما حي لكصر وحي العاصمة رغم تناقص المساحة بينهما وتوسعهما باتجاه بعضهما بعضاً[1].

المرحة الثانية: مدينة نواكشوط قبلة للمهاجرين (1974-1990):

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التمدد المجالي الذي عرفته المدينة بشقيه المنظم والفوضوي، فهي توافق مرحلة اشتداد الهجرة الداخلية إلى مدينة نواكشوط؛ حيث وفد إليها آلاف السكان من مختلف أنحاء موريتانيا، ولم تفلح محاولة الدولة توفير القطع الأرضية المخططة لهم فقد وزعت 7500 قطعة أرض مجاناً في الحيين الأول والخامس (تيارت والسبخة) على المهاجرين ومع ذلك اضطر الكثير منهم لإنشاء مساكن غير نظامية مشكلين أحزمة من العشش حول المدينة التي تمددت تمدد مشوهاً جعل السلطات الإدارية تقوم بوضع ثالث مخطط حضري لمدينة نواكشوط سنة 1982 زاد مساحة المدينة الإدارية إلى 1300 كلم^2 فتضاعفت مساحتها بذلك أكثر من مرتين عما كانت عليه سنة 1970 وحوالي عشرين مرة عما كانت عليه سنة 1960، وذلك بإدخال أراضي جديدة من جميع الجهات في حدود المدينة.

ظهرت أحياء فوضوية على هوامش المدينة كحي "توجنين" الذي ظهر إلى الشرق من المدينة على بعد ثمانية كيلومترات وتم ضمه إلى المدينة سنة 1981 بعد أن كان تابعاً لمركز أبي تليميت الحضري ويحيل هذا الحدث لظاهرة حضرية ميزت توسع المراكز الحضرية في القرن العشرين وهي ضم التجمعات والمراكز العمرانية القريبة والتهام الأراضي الزراعية المجاورة. وفي سنة 1981 التحمت الكتلتان العمرانيتان (لكصر والعاصمة) بشكل كامل في نقطة تعد أقرب إلى حي العاصمة الجديدة[2].

صدر مرسوم سنة 1990 يحدد ويعيد تقسيم المدينة إلى تسعة أحياء حضرية[3] هي: (1) حي تيارت إلى الشمال من الحي القديم لكصر (2) حي لكصر (3) تفرغ زينه (4) توجنين شرق المدينة (5) حي السبخة إلى الجنوب الغربي من المدينة (6) حي الميناء جنوب غرب حي السبخة وهو أقرب أحياء المدينة للمحيط الأطلسي.

---

[1]) Frérot Marie et Ould Mahboubi Sidi Abdoullah,"Du Parcours à la Ville : l'Imprévu", Op.Cit, P 38.

[2]) Ibid, P. 36.

[3]) وزارة الثقافة والشباب والرياضة بالتعاون، نواكشوط عاصمة موريتانيا 50 عاما من التحدي، مرجع سابق، ص 136.

ولا يمكن إرجاع النمو العمراني لمدينة نواكشوط إلى الرفاه الاقتصادي ولا إلى تسهيلات الهيئات المالية ومؤسسات الإسكان بالمدينة لتعميرها، ذلك أن مثل هذه العوامل لم تلعب في تمدد المدينة سوى دور محدود، فقليلة هي البنوك التي وفرت قروضاً للإسكان كما أن بعض المبادرات التي ظهرت في هذا المجال سواء من قبل المنظمات غير الحكومية أو من طرف الدولة لم يكن لها تأثير كبير في توفير السكن والمرافق العامة.

استمرت الهجرة الداخلية إلى مدينة نواكشوط في الوقت الذي استهلك فيه التمدد المجالي جميع الأراضي القريبة من مركز المدينة وأحيائها القديمة وبدأ عمرانها يزحف إلى الخارج على الأراضي القريبة من الشوارع الرئيسية وبالتحديد تلك التي تربط المدينة بالداخل مما حتم على السلطات الإدارية إنشاء ثلاثة أحياء حضرية جديدة وهي أحياء (دار النعيم وعرفات والرياض) وبذلك أصبحت مدينة نواكشوط مقسمة إدارياً إلى تسعة أحياء حضرية بعد أن انتهت آخر مرحلة من تقطيعها الإداري دون أن يتوقف نموها السكاني أو تمددها المجالي.

المرحلة الثالثة: تنظيم المدينة ومواجهة التحديات (1991-2015):

خفت في هذه المرحلة معدلات النمو السكاني بالمدينة لتراجع إسهام الهجرة الداخلية إليها، لكن الزحف العمراني تواصل على أحياء دار النعيم وعرفات والرياض وهي الأحياء الجديدة، وكذلك الأحياء الطرفية كحي تيارت وتفرغ زينه والميناء، وذلك لقوة الجاذبية التي مارستها الطرق المتجهة نحو الداخل بالنسبة لأحياء تيارت وتفرغ زينه ولأهمية الأنشطة الاقتصادية لاسيما الصناعة والنقل في حالة حي الميناء. وإجمالاً لا يزال تمدد المدينة مستمراً جراء تزايد سكانها وتطور وظائفها وخدماتها حتى اليوم؛ إذ لا زالت أشغال البناء والتعمير تنشط على أطراف المدينة في حين يشهد مركزها بعض عمليات التبدل لإحلال العمارات الشاهقة والأساليب الحديثة محل الأبنية القديمة المؤلفة من طابق أو طابقين وبعض المباني التي فضل أصحابها إعادة بنائها وفق معايير جديدة.

بدأت السلطات الإدارية في هذه الفترة تدرك حجم المشكلات التي تعاني منها المدينة لذا قامت بالعديد من الدراسات كان من أهم نتائجها إنشاء المجموعة الحضرية لمدينة نواكشوط سنة 2001 وهي مؤسسة تعنى بالإشراف على تسع بلديات قسمت إليها المدينة بعد أن كانت بلدية حضرية واحدة منذ 1986، ويهدف هذا الإجراء إلى تسهيل العمل المشترك وتنسيقه بين البلديات الأعضاء

من جهة، وبينها وبين بقية المتدخلين في مختلف المجالات الحضرية بالمدينة من جهة أخرى، كما أنشئت وكالة للتنمية الحضرية سنة 2001 وعهد إليها بالعديد من المهام كتحسين مستوى معيشة السكان وتخطيط النمو العمراني للمدينة ومراقبته، وذلك لتحقيق تنمية حضرية واقتصادية واجتماعية متوازنة، وذلك بتشييد الطرق والأحياء السكنية والتخلص من السكن العشوائي وغيرها من عمليات التخطيط والإعمار التي تجعل من رفاهية السكان وإسعادهم أهدافاً إستراتيجية لها وكان من أهم أعمالها المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط الذي أصدرته الوكالة سنة 2003 وهو المخطط السادس والأخير لمدينة نواكشوط.

الخريطة رقم (1): مراحل تمدد مدينة نواكشوط

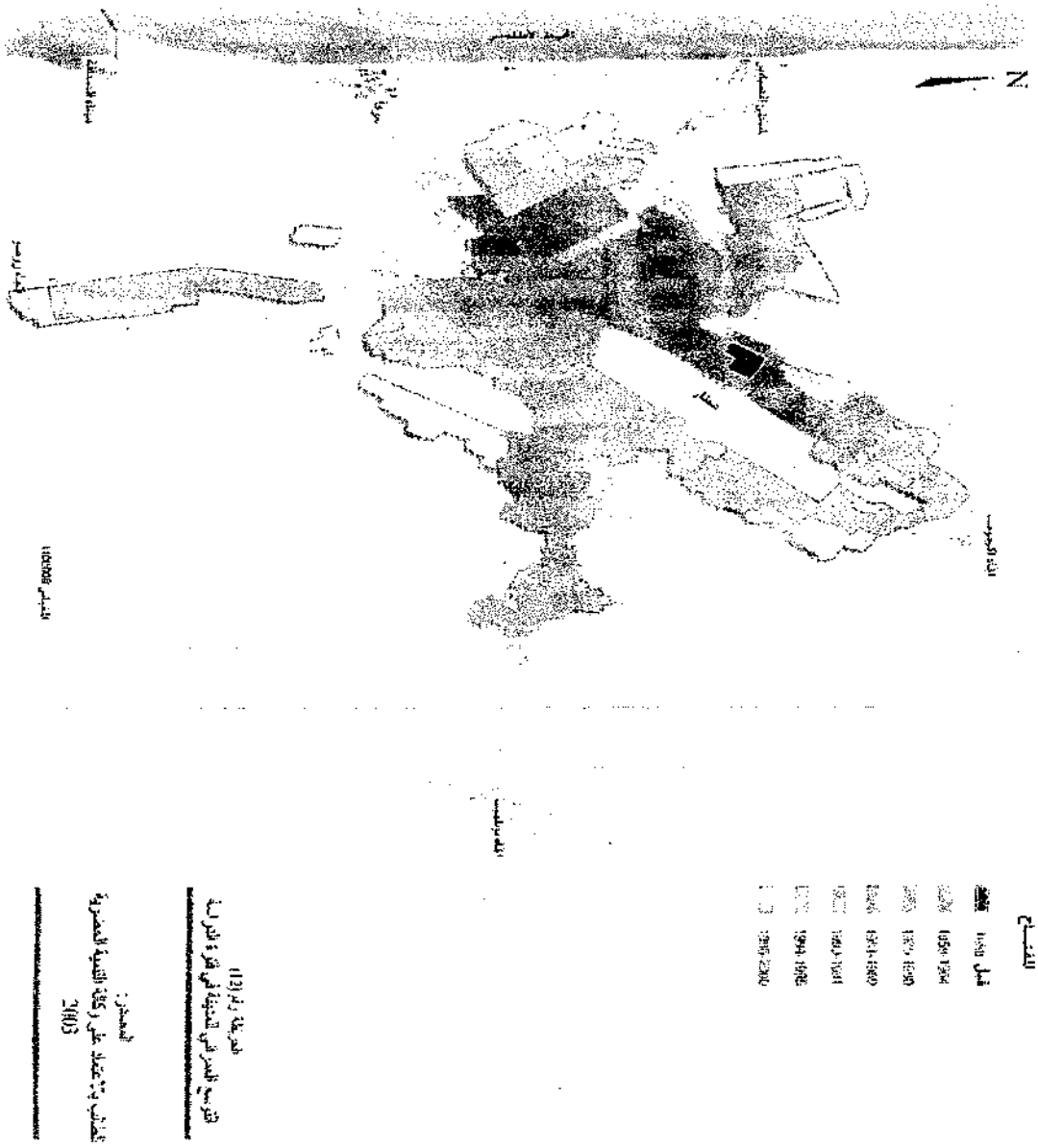

ج-اتجاهات التمدد المجالي لمدينة نواكشوط:

أخذ تمدد المدينة أساليب وأنماط عدة أملتها طبوغرافية المكان ومعدلات النمو السكاني المتسارع، إضافة إلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء السكان والسياسات الحكومية المختلفة، فقد

ظهر تأثير هذه العوامل وغيرها بنسب متفاوتة حسب مراحل التمدد المجالي وظروفه، مما جعل اتجاهات هذا النمو تتباين من فترة لأخرى، فعند تأسيس المدينة كان التمدد المجالي باتجاه سد الفراغ الذي يفصل المدينة الجديدة عن النواة القديمة، وفي الوقت نفسه كانت كتلة كل من الحيين تنمو نمواً مضطرداً في جميع الاتجاهات مع طغيان النمو على المحور الواصل بينهما والمتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي.

أثرت العوامل البشرية في تحديد اتجاهات النمو العمراني بمدينة نواكشوط ويأتي النمو السكاني المطرد في مقدمة هذه العوامل فقد اشتدت الهجرة الداخلية إلى المدينة في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين لتبدأ مرحلة جديدة من تمددها فخرجت عن ثنائي لكصر – العاصمة، مما أدى إلى ظهور الأحياء العشوائية على أطراف المدينة، و"مع مطلع الثمانينيات بدأت محاور النمو تتخذ اتجاهات جديدة ممتدة على طول محاور الطرق الرئيسية بادئة بالاتجاه الشرقي (تنسويلم وتوجنين) مع بناء طريق الأمل، ثم نحو الجنوب إلى الشرق من طريق روصو"[1] مشكلة أحياء عرفات والرياض، ثم المحور الشمالي الشرقي (أحياء دار النعيم، تيارت)، كما أن الطريق الذي تم الانتهاء منه مؤخراً والمنطلق باتجاه مدينة نواذيبو أخذ يشهد نشاطاً عمرانياً على طرف المدينة الشمالي الغربي. وإلى جانب النمو السكاني ومحاور الطرق ساهمت السياسات الحكومية في تمدد المدينة بطرق مباشرة وغير مباشرة؛ إذ شجعت الحكومات بعض سكان المناطق الداخلية على الهجرة إلى نواكشوط والاستقرار فيها واتخذ هذا التشجيع طرقاً عدة منها إغراء المهاجرين بالمعونات كمنح قطع الأراضي للبناء والسكن وتوزيع المساعدات الغذائية لاسيما بعد الجفاف الذي حصل في السبعينيات من القرن العشرين، ومن الطرق غير المباشرة حرص الدولة على بناء عاصمتها وذلك بتخصيص قسط وافر من الاستثمارات للعاصمة. وفي ظل إمكانات مالية وفنية محدودة اقتصرت تلك الاستثمارات أساساً على البنى التحتية والخدمات الحضرية الأكثر إلحاحاً في حين حرمت بقية المدن والأرياف من مثل تلك الاستثمارات، مما أدى إلى تدفق المهاجرين على مدينة نواكشوط، ومما لا شك فيه أن الأنشطة الاقتصادية والخدمات قد أسهمت هي الأخرى في توجيه النمو المجالي للمدينة من خلال حاجتها للأراضي وتنافسها على المواقع المناسبة.

---

[1]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، مرجع سابق، اللوحة 7.

يظهر تأثير العوامل الطبيعية في تمدد مدينة نواكشوط وفي شكلها الخارجي من خلال تأثير طبوغرافية الموضع الذي أقيمت عليه المدينة؛ حيث حاصرتها الكثبان الرملية من جهات الشمال والشمال الشرقي والجنوب الشرقي وحالت صعوبة حفر الأساسات فوق الكثبان والتربة الرملية وزحف الرمال الدائم على منشآت المدينة دون التمدد في تلك الجهات وفي المقابل شكلت مناطق السباخ في جهات الغرب والجنوب الغربي محدداً طبيعياً آخر لتوسع رقعة المدينة؛ إذ ترتفع نسبة الملوحة بتلك السباخ مما يؤدي لتآكل المباني، كما أن انخفاض مستواها عن مستوى سطح البحر وغمرها بمياه الأمطار يحول جزءً مهماً منها إلى مستنقعات للمياه الراكدة، ويبقى احتمال اجتياح فيضانات نهر السنغال أو غمر المحيط الأطلسي لهذه الجهة من المدينة خطراً كبيراً، وقد أدى نقص الأراضي أو بالأحرى احتكارها إلى استخدام مناطق مرتفعة نسبياً فوق الكثبان الرملية وأخرى تنخفض عن مستوى سطح البحر. ولم يلتزم التمدد المجالي بالمخطط الحضري الأول ولا بالمخططات اللاحقة له والتي جاءت أكثر تفهماً لواقع ومستقبل نمو المدينة الديمغرافي والعمراني، وهكذا تمددت المدينة تمدداً هستيرياً حتى أصبحت على مشارف مكبات النفايات التي تشكل تلالاً من القمامة تجمعت على مدى عقود من الزمن مثل ما هي الحال عند المدخل الشمالي الغربي للمدينة (طريق نواذيبو) وأطراف مقاطعة الميناء. وتمتد مساحة المدينة المبنية اليوم على أكثر من 79 كم^2 ويبلغ طولها من الجنوب إلى الشمال 18 كلم متر وعرضها من الشرق إلى الغرب 14 كلم.

تحدد هذه العوامل الطبيعية والبشرية الشكل النهائي للمدينة التي لا تزال تشهد تمدداً مستمراً على أطرافها الجنوبية والجنوبية الشرقية ضمن أحياء الرياض وعرفات وعلى الأراضي الفضاء التي تفصل بينهما والشيء نفسه تشهده الناحية الشمالية الغربية من المدينة أيضا.

تمثل العوائق الطبيعية (الكثبان الرملية، والسباخ) والبشرية (كالنقل بما فيه المطار، الطرق البرية والثكنات العسكرية وكذلك الاستخدام الزراعي) فراغات ملاصقة للاستخدامات الحضرية الأخرى من سكن وغيره ويعطي هذا التنائي للمدينة شكلها العام الذي "يتحدد بناء على العلاقة بين الكتلة والفراغ "[1] وبذلك تكون"الخصائص الطبوغرافية لموضع المدينة ومحاور الطرق واختيارات إقامة

[1]) أحمد الشريعي، الدراسة الميدانية أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص 511.

البنى الأساسية (المطار والمنشآت العسكرية)، أضفت على المدينة الشكل النجمي ذي الفروع الخمسة والامتداد غير المتساوي مع وجود اختلاف قوي في الاتجاه من الشرق إلي الغرب"[1].

يمكن القول إجمالاً إن مدينة نواكشوط لا تتمدد لضرورة بقدر ما يأتي تمددها مرة بعد أخرى استجابة لجشع سماسرة الأراضي وسخاء الإدارة في توزيع القطع الأرضية والفوضى العارمة التي تحكم سوق المدينة العقاري وتخطيطها الحضري.

الصورة رقم (3) العمران المخالف كما يبدو من أعلى في ضواحي مدينة نواكشوط.

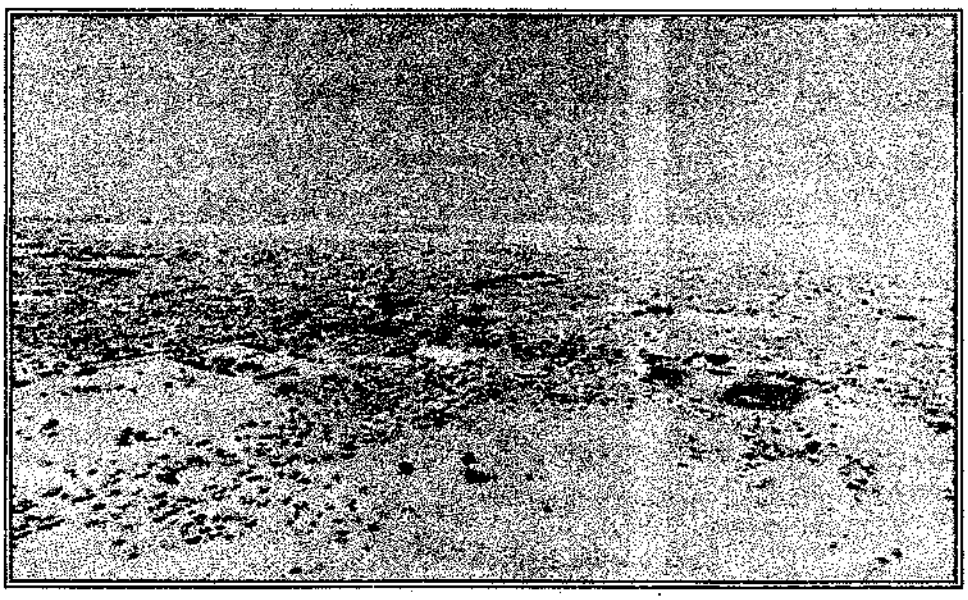

رابعاً-مشكلات التمدد المجالي لمدينة نواكشوط:

أصبحت مدينة نواكشوط تحوي نسبة كبيرة (27%) من سكان موريتانيا وهي تعيش نوعاً من العجز المتزايد عن تلبية حاجات سكانها إلى الخدمات من إسكان وصحة وتعليم ومياه وغيرها، فظلت مشكلاتها تزداد تعقداً وذلك رغم الجهود التي بذلتها الجهات المعنية وحظيت بدعم جهات عديدة وطنية ودولية كالبنك الدولي وغيره.

تتلخص مشكلات مدينة نواكشوط في انتشار السكن الفوضوي، ونقص مياه الشرب، وسوء صرف المياه العادمة، وازدحام السكان وقلة المساكن، وانتشار البطالة والفقر المدقع، كما تعاني المدينة

[1]) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، مرجع سابق، اللوحة 7.

سوء التسيير والتنظيم، وصعوبة إيقاف سيل المهاجرين المتدفق عليها يومياً من كل حدب وصوب فراراً من ظاهرة الجفاف[1]، وإن كانت معدلات النمو السكاني قد تراجعت بسبب تراجع الهجرة الداخلية إلى المدينة إلا أن تلك المشكلات مازالت قائمة.

بلغ سكان أحياء المخالفات السكنية في مدينة نواكشوط 271591 نسمة سنة 2000، أي أن نسبتهم تقارب 49% من سكان مدينة نواكشوط في تلك السنة يعيشون في الأحياء القصديرية، بينما بلغت مساحة تلك الأحياء 2454 هكتار بكثافة سكانية قدرها 111ن/هـ مع وجود اختلافات جوهرية بين الأحياء المذكورة.

تحتل مشكلة السكن مكانة أساسية في الوسط الحضري وحسب المسح الذي أجري للمساكن في عام 1998، تبين أنه يعيش أكثر من ربع سكان نواكشوط في مسكن رديء (خيمة، كوخ، أو خص)، وفي تلك الأحياء يحصل 18% من المساكن على الكهرباء وتستخدم قرابة 80% الخشب وفحم الخشب وقوداً، كما أن الظروف الصحية فيها سيئة جداً؛ إذ لا يستفيد ثلث الأسر بشكل مباشر من مياه الشرب، بينما يحصل عدد أقل من الثلث على خدمات صحية مناسبة (صرف المياه، دورة مياه) [2].

من أهم مشكلات التمدد المجالي بمدينة نواكشوط:

- ✓ تمددت مدينة نواكشوط تمدداً مشوهاً وساد العمران العشوائي وما صاحب ذلك من ترد في الخدمات الحضرية.
- ✓ وجود المطار والثكنات العسكرية وسط المدينة.
- ✓ نقص الأراضي المخططة حيث قدرت حاجيات مدينة نواكشوط من الأراضي التي تجب تهيئتها من جديد والتي لم يشيد فيها أي شيء سابقاً بـ 550 هكتار خلال الفترة 2005-2010 وكان ذلك سنة 2000[3].

---

[1]) حليمي عبد القادر، التحضر في موريتانيا، مرجع سابق، ص 104.

[2]) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج، الإطار الاستراتجي لمحاربة الفقر 2001، مرجع سابق، ص 10.

[3]) وزارة التجهيز والنقل، إدارة الإسكان والتحضر، مخطط الإسكان والتحضر لعشر سنوات قادمة (2005-2015) ص 6.

- ✓ الارتباك الناجم عن كثرة المتدخلين في المدينة واختلاط أدوارهم وتداخلها بل وتناقضها في بعض الأحيان مما يعيق تقدم الإجراءات التي يعول عليها السكان في التخفيف من حدة معاناتهم.
- ✓ تردي الخدمات المختلفة بل غيابها على مستوى بعض الأحياء، نقص السكن وارتفاع أسعار القطع الأرضية والإيجار نتيجة المضاربات العقارية.
- ✓ تلوث بيئية المدينة الحضرية وشواطئها البحرية.
- ✓ زحف الرمال على المنشآت الحضرية.
- ✓ نقص الشوارع المعبدة والمزودة بإشارات المرور وأماكن الانتظار.
- ✓ نقص الحدائق والمنتزهات وأماكن الترفيه.
- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ترتب عليه من تضخم المدينة التي تحتوي اليوم حوالي 27.1% من سكان موريتانيا حسب تعداد 2013 و56% من سكان المدن مما طرح مشكلات جمة على مستويات التخطيط والتنظيم وغيرها.
- ✓ نقص الخدمات التعليمية والكوادر البشرية المدربة وارتفاع معدلات الأمية.
- ✓ تدني الأجور والرواتب وارتفاع الأسعار والضرائب وانتشار البطالة والفقر.
- ✓ تردي الخدمات الصحية.
- ✓ مشكلات اجتماعية كانعدام الأمن المتمثل في عصابات اللصوص وقطاع الطرق والأشرار، وتفشي ظاهرة الطلاق والأخلاق المخالفة وغيرها.

وهو ما يفسر بعجز البلديات والإدارات المعنية عن الاضطلاع بدورها على الوجه المطلوب.

وهناك علاقة وطيدة بين هذه المشكلات، فالأسر الفقيرة لا تقدر على تأمين سكن لائق لذلك تقطن نسبة 43% منها في مساكن غير نظامية مقابل 27% من الأسر الغنية، وتفسر حالة هذه الأخيرة ما يعانيه الكثير من الأسر التي تملك القدرة المالية على بناء مساكن جيدة لكن عدم تمليك الأرض يمنعها من البناء. وحسب التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر في موريتانيا لعام 2005 فإن نسبة 12% فقط من سكان المدينة يملكون مساكنهم[1]، ولا شك أن مشكلة غياب سياسة وطنية

[1]) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية بالتعاون، مرصد التنمية البشرية المستديمة والفقر، التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر في موريتانيا، نواكشوط 2005، ص 37.

للإسكان الجماعي وتوفير السكن تأتي في مقدمة الصعوبات التي تواجه السكان وتعمق مشكلات العمران في مدينة نواكشوط.

مستقبل تطوير مدينة نواكشوط:

مرت مدينة نواكشوط بمراحل مختلفة خلال تمددها المجالي، أدت إلى ما وصلت إليه المدينة من مشكلات عمرانية تعكسها بجلاء استخدامات الأراضي بالمدينة من خلال نسيجها الحضري المشوه وشوارعها وأزقتها المتشابكة وأحيائها السكنية المتردية والتي تتباين في مستواها المعماري وفي المستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها أيضاً وهو ما يجب أخذه في الحسبان عند تخطيط المدينة إذ تتحتم معالجة مشكلاتها ووضع خطط تنموية لمستقبلها. وقد أدركت السلطات المختصة هذه الحقيقة منذ بعض الوقت ورسمت لها مجموعة من الأهداف أهمها "المصادقة على الإطار القانوني والتشريعي للتنمية الحضرية، الجرد العقاري للأراضي الشاغرة أو الممنوحة وغير المستثمرة، إقامة نظام مبسط للمعلومات العقارية، تحديد إستراتيجية للإسكان، إعادة هيكلة واستصلاح منطقة الصيد التقليدي بنواكشوط"[1]. ويعد إعداد مخطط تنظيمي للمدينة أهم الأهداف التي تحققت حتى الآن.

لذلك يمكن الحديث عن مستقبل مدينة نواكشوط من دون التطرق لمضمون المخطط التنظيمي الذي أعدته وكالة التنمية الحضرية عام 2003 كإستراتيجية للتحكم في نمو المدينة وتطويرها في أفق زمني لا يتجاوز 2020. وقد رسمت هذه الوثيقة خمسة أهداف لتحقيق تنمية منسجمة لمدينة نواكشوط وهي[2]:

1- تكثيف الأحياء السكنية.
2- مواجهة النمو الفوضوي للمدينة.
3- تسوية مشكلات الأحياء الشعبية وتجهيزها وإعادة تنظيمها.

---

* تعابير شعبية مستخدمة في موريتانيا.

[1]) وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الإطار الاستراتجي لمحاربة الفقر 2004، مرجع سابق، ص 53.

[2]) وزارة التجهيز والنقل، إدارة البناءات والإسكان والعمران، وكالة التنمية الحضرية، المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط أفقي (2010-2020) نواكشوط 2003، ص 2.

4- إيقاف التمدد المجالي للمدينة في المناطق غير الصالحة للسكن وحماية البيئة.

5- تسهيل النمو الاقتصادي.

هناك عدة خيارات يمكن للتمدد المجالي أن يتبعها عند تخطيط المدينة ولكل مدينة خصوصيتها التي تجعل اعتماد هذا الخيار أو ذاك أكثر فائدة، وهذه الخيارات هي: 1) أن يمتد العمران على الأراضي الملاصقة للمدينة 2) أن يتماشى التوسع العمراني مع ظواهر طبيعية كالأنهار أو بشرية كالطرق في شكل امتدادات شريطية 3) إنشاء أو تطوير مراكز حضرية بعيدة عن المدينة وإيقاف توسع المدينة 4) إنشاء ضواحي متخصصة في مجالات متعددة وتكون منفصلة عن المدينة الأم، ويعدّ هذا الخيار الأخير أكثر ملاءمة لحالة مدينة نواكشوط وإن كان بناء مدن جديدة إلى الجنوب من المدينة بالقرب من تمديدات مياه آفطوط الساحلي وكهرباء سد منتالي قد يخفف الضغط على العاصمة ويسهم في تنمية المنطقة الساحلية.

تعد الأطراف الشمالية والجنوبية من مدينة نواكشوط أراض ملائمة للتمدد المجالي في الوقت الراهن وفي المستقبل لذلك يجب تقدير الخدمات والاستثمارات التي سيحتاجها مثل هذا التمدد ورصد ميزانيات لتنفيذ تلك الخدمات والاستثمارات، كما ينبغي لهذا التمدد أن ينبع من حاجة حقيقية للأرض، لا من المصالح الضيقة للأفراد والفئات المتنفذة في الدولة. (الخريطة 3) المجالات الملائمة للتمدد المجالي.

الخريطة رقم (3) المجالات الملائمة للتمدد المجالي لمدينة نواكشوط

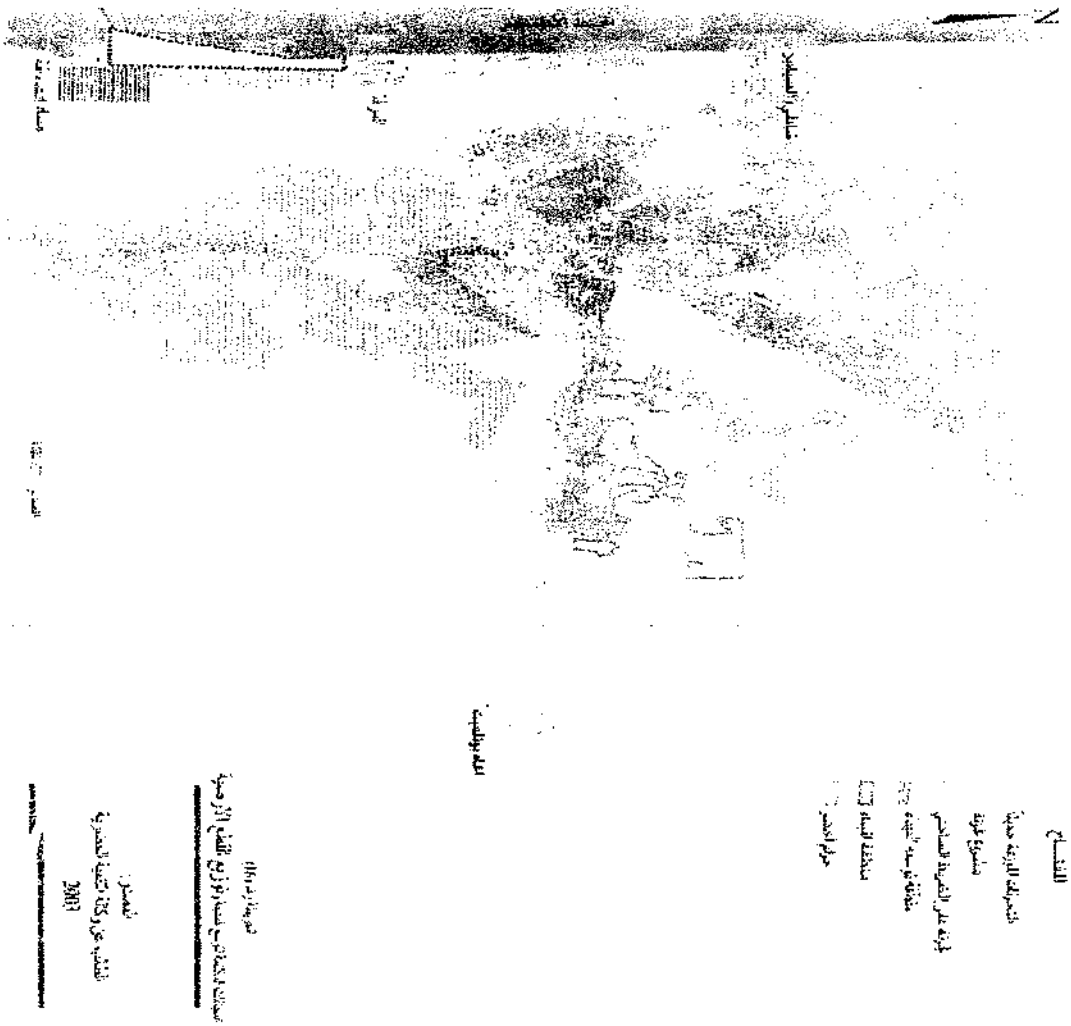

يهدف تخطيط المدن إلى "التوصل إلى ترتيب أو تنظيم معقول ومناسب من استخدام الأراضي وتحديد مواقع الأنشطة المختلفة داخل المدينة وتقرير شبكة مناسبة للشوارع والطرق التي تحقق أكبر فائدة عملية للسكان، وبما يؤدي إلى اختيار مواضع مناسبة لاستخدامات الأراضي التي توفر لسكان المدينة الإحساس بالراحة والجمال"[1]، وفي غياب هذا التخطيط يدفع السكان الثمن باهظاً

[1]) إسماعيل علي أحمد، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة 1988، ص 357.

حيث " تصبح أرض المدينة خاضعة للتنافس الذي يتحكم فيه سعر الأرض وتفاعله مع العرض والطلب، وفي ظل سوق حر لبيع الأراضي فإنه تستخدم من أجل تحقيق أكبر عائد في أقل مدى زمني ممكن"[1].
وعند تخطيط المدينة "لا يمكن إغفال الجوانب الاقتصادية ذات العناصر المتشابكة لأن المدن تمثل تركيزاً للأنشطة الاقتصادية في بقعة محدودة من سطح الأرض"[2].

الخريطة رقم (4) المخطط التوجيهي لمدينة نواكشوط 2010.

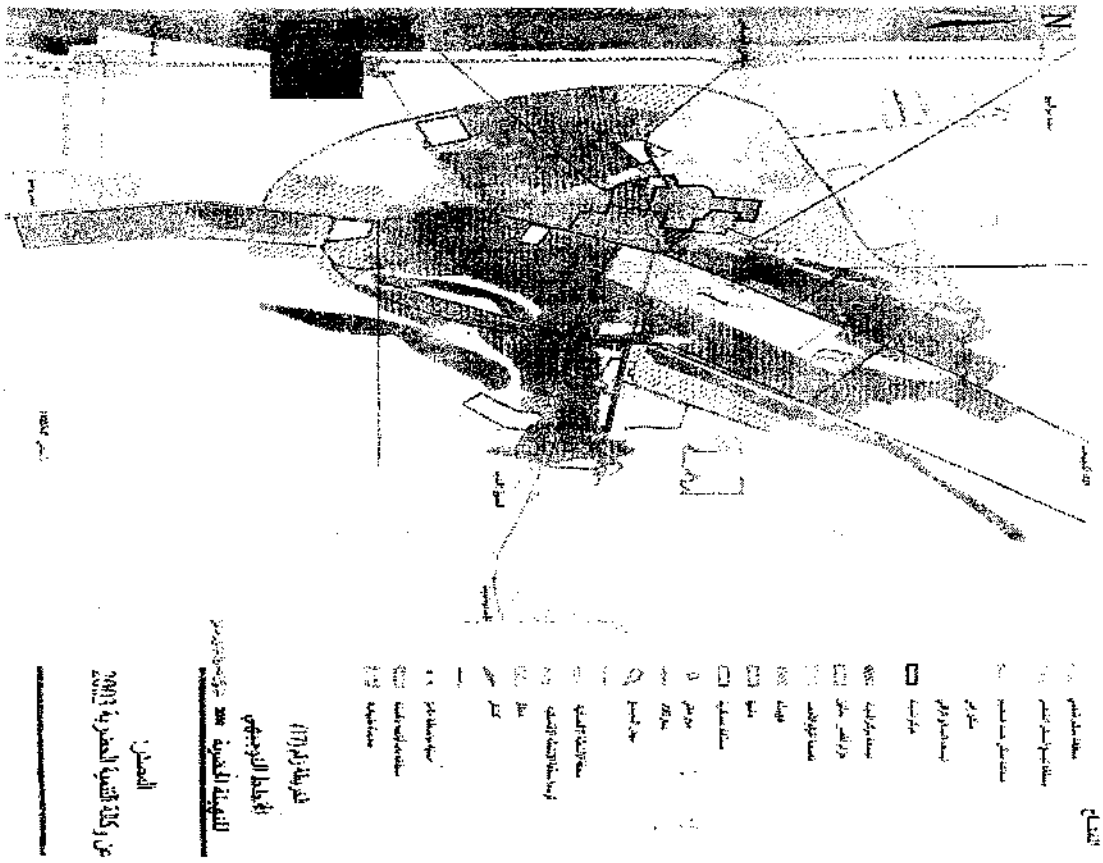

[1]) المرجع ذاته، ص 358.
[2]) المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

ومن المؤكد "أن النمو العمراني ضروري لتلبية الحاجة المتزايدة للفرد والمجتمع وأماكن السكن والعمل والمرافق والخدمات غير أن التوسع قد يحمل أخطاراً كبيرة على البيئة والإنسان إذا لم يكن مدروساً ومحدداً بضوابط تحقق التوازن ما بين الحاجة الاجتماعية والمادية للمجتمع"[1] في إطار تنموي شامل.

لقد أدى الفرق الشاسع بين معدلات النمو السكاني في مدينة نواكشوط ومعدلات النمو السنوي من المساكن والخدمات إلى ظهور الكثير من المشكلات وفي مقدمتها مشكلة السكن التي أدت إلى إنشاء أحياء الصفيح بشقيها الكبات والكزرات، ولا شك أن جهودا كبيرة بذلت للتصدي لهذه الظاهرة على الأقل في المخططات التنظيمية الثلاثة اللاحقة على إنشاء المدينة والتي كان آخرها المخطط التوجيهي لمدينة نواكشوط أفقي 2010 و2020 ومع ذلك فإن نقص الإمكانيات المادية والخبرة في مجال التخطيط الحضري وغيرها حالت دون تجنب العديد من الأخطاء التي لا تزال المدينة وساكنتها يدفعان ثمنها يوم بعد آخر.

يتطلب النمو والتطور المستقبلي لمدينة نواكشوط بصفة سليمة التركيز على العديد من المحاور المتكاملة تشترك فيها الإدارات المعنية كل في مجال تخصصه وتعتمد على دراسات تقوم بها لجنة من اختصاصات مختلفة في مجالات العمارة والهندسة المدنية والكهربائية إلى جانب الاقتصاديين والجغرافيين والاجتماعيين وخبراء المياه والبيئة وأخصائيي التخطيط الحضري والإقليمي الذين يعول عليهم في تحقيق تنمية منسجمة ومتكاملة بين مدينة نواكشوط وبقية المدن والأرياف الموريتانية. وإذا لم تضمن العملية التخطيطية قدراً من التوازن والتكافؤ في توفير الخدمات والفرص بين العاصمة والداخل فإن أية نتائج تنموية لمدينة نواكشوط ستكون آنية ومحدودة لأن سيلاً من الهجرة الداخلية سيغمر المدينة من جديد مخلفاً المشكلات الحالية ذاتها.

ومن أجل حل مشكلات التمدد المجالي للمدينة وتطويرها مستقبلاً يمكن اعتماد النقاط التالية:

- استبدال المساكن الهشة في الأحياء العشوائية المخططة حديثا بمساكن جديدة تستجيب للمعايير المعمارية والصحية والجمالية وتراعي الظروف المناخية لمدينة نواكشوط.

---

[1]) أحمد الشريعي، الدراسة الميدانية أسس وتطبيقات، مرجع سابق، ص 258.

- استكمال تخطيط الأحياء العشوائية في مدينة نواكشوط وتهيئة وتخديم المجالات المناسبة لتمددها المجالي مما يشجع السكان والمستثمرين على الالتزام بالتوسع في هذه المجالات.
- ربط جميع المساكن والمصانع والمرافق الحضرية الأخرى بشبكة المياه وإنتاج كميات تغطي جميع حاجيات المدينة من المياه.
- توفير الطاقة الكهربائية اللازمة للأنشطة الاقتصادية والاستخدام السكني.
- تحسين حالة النقل والمواصلات عن طريق توفير عدد كاف من وسائل النقل وتشييد محطات النقل وملتقيات الطرق وتوسيع الشوارع وتخصيص بعضها لاستخدامات محددة كتخصيص شوارع للشاحنات والسيارات الكبيرة وأخرى لسيارات النقل العام والخاص، وربط أطراف المدينة مباشرة بالشوارع لتخفيف الضغط عن مركزها وانسياب حركة المرور.
- تشييد البنى التحتية الحضرية، كالخدمات الهاتفية وخدمات المصارف والانترنت وغيرها.
- وضع آليات كفيلة بتنظيف مدينة نواكشوط ومعالجة القمامة والنفايات الصلبة.
- الحد من السكن العشوائي وحظر البناء في المناطق المخالفة ما لم تخطط وتجهز بالخدمات الضرورية.
- توزيع الأراضي المخططة والمجهزة بطريقة عادلة تضمن استفادة سكان السكن العشوائي منها.
- إنشاء حدائق ضمن الأحياء السكنية يجد السكان فيها مكاناً ملائماً للراحة والاستجمام.
- زيادة أسواق الأحياء السكنية وتطوير الأسواق القائمة بحيث يستطيع المواطنون تلبية كل حاجاتهم بدلاً من الذهاب إلى مركز المدينة كلما أرادوا اقتناء حاجات بسيطة وضرورية وذلك من خلال تنظيم الأسواق وتوسيعها ودعمها بمؤسسات للبيع بالجملة والمفرق تكون مدعومة من الدولة.
- تركيز المؤسسات والإدارات التابعة لقطاع واحد في حي أو شارع واحد بحيث لا يضيع يوم المراجع بين إدارات متباعدة من أجل استخراج وتوقيع الوثائق والعقود.
- تحقيق لامركزية وطنية تحد من الهجرة الداخلية وتعمل على استقرار سكان الداخل بمناطقهم.
- تطبيق عقوبات صارمة على كل من يخالف القوانين المنظمة للمجال الحضري بدءاً بالتخلص من القمامة وحتى البناء في أماكن غير مخططة.

- تحرير الأراضي التي تغطيها القمامة وأسواق بيع الحيوانات والباعة المتجولون وغيرهم من المحتلين للأرصفة والأماكن العامة.

- القيام بحملات توعية للمواطن ليتحمل مسؤولياته تجاه نظافة مدينته والمحافظة على بيئة نظيفة والتخلي عن أخلاقيات البداوة التي لا تتماشى مع العيش في المدينة.

- مراعاة العوامل الطبيعية والبشرية في تخطيط المدينة ومواصلاتها ومداخلها والتحكم في اتجاهات النمو العمراني المستقبلي للمدينة.

- تكثيف البناء من خلال استغلال المناطق المفتوحة وضمن نسيج المدينة والاهتمام بالنمو الرأسي بدل النمو الأفقي لتسهيل تعميم الخدمات وتطويرها.

- منع المدد المجالي في المناطق غير الملائمة مثل أماكن السباخ الملحية والكثبان الرملية.

- تنظيم السوق العقارية بتوفير القطع الأرضية المخططة والمساكن للبيع والإيجار بأسعار مناسبة لمنع المضاربة العقارية.

- إخضاع الملكية العقارية لنظم المعلومات الجغرافية الحديثة لتسهيل التعاملات العقارية وضبط حالات المخالفات والحرائق ومشكلات الشبكات الحضرية وتقديم تسهيلات للمستثمرين بإشراف الحكومة.

- توجيه النمو العمراني إلى داخل المدينة عن طريق تهيئة الأراضي الواقعة بين الأذرع التي تخرج من كتلة المدينة العمرانية.

- تقدير حجم السكان مستقبلاً بناء على عدة احتمالات لمعرفة حاجاتهم المستقبلية.

- متابعة تنفيذ الخطط والبرامج على جميع أصعدتها ومراحلها حتى تصل المدينة إلى الأهداف المرسومة لها.

- تحقيق تنمية متوازنة في موريتانيا لا للتقليل من الهجرة إلى مدينة نواكشوط فحسب؛ وإنما لإغراء بعض سكانها بالعودة إلى مناطقهم الأصلية أيضاً ولن يتحقق ذلك إلا إذا توفرت فيها كل الظروف التي توفرت في العاصمة وشجعت الهجرة إليها.

- فتح مراكز لتكوين وتأهيل السكان للاندماج في سوق العمل وتقوية العلاقة بين مخرجات نظام التعليم ومدخلات سوق العمل.

الخريطة رقم (5) المخطط التوجيهي لمدينة نواكشوط 2020.

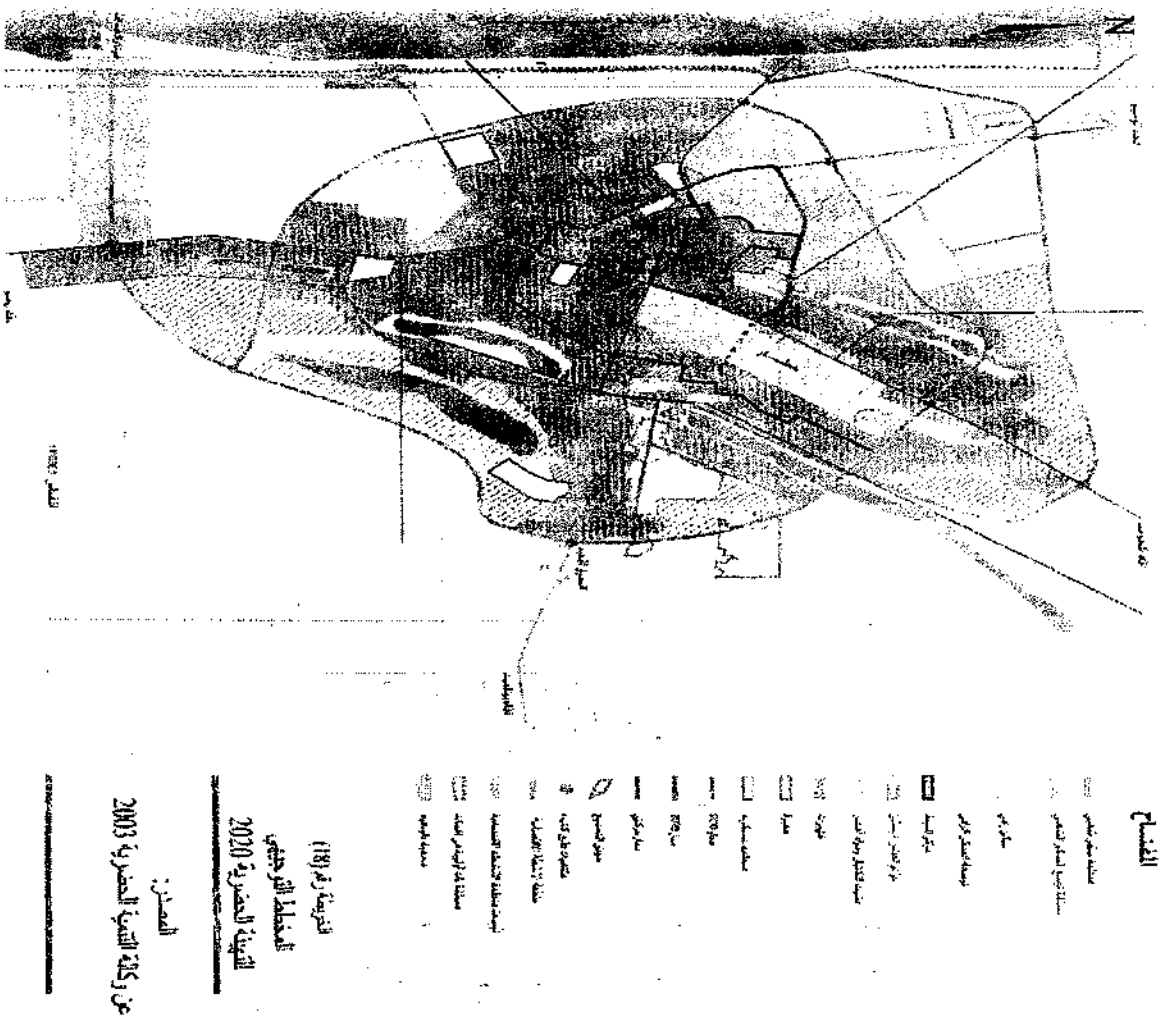

المفتاح

الخريطة رقم (18)
المخطط التوجيهي
للمدينة الحضرية 2020

المصدر:
عن وكالة التنمية الحضرية 2003

الخاتمة:

أدى التزايد المطرد لسكان مدينة نواكشوط منذ تأسيسها نهاية خمسينيات القرن الماضي حتى اليوم إلى تزايد الطلب على الأراضي وهما أمران لما يكونا في حسبان الجهات القائمة على تخطيط المدينة وتطويرها مما ولد نوعا من الإرباك في التعاطي مع مشكلات المدينة عائد في جزء منه إلى نقص الخبرة في مجال التخطيط الحضري ونقص الموارد المالية الكفيلة بوضع وتنفيذ المخططات التنظيمية المناسبة، وقد ترتبت على ذلك مشكلات عديدة من أهمها تمدد المدينة مجاليا على أراض شاسعة وما يطرحه من متحديات، ذلك أن توصيل المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات الحضرية إلى أحياء المدينة لاسيما الأحياء العشوائية المخططة حديثا وأحياء الترحيل التي تطوق أطرافا من المدينة يحتاج إلى استثمارات كبيرة وغير مربحة اقتصادياً، ولأن حجم السكان المستهدفين فيها قليل نسبيا، كما أن فقر هؤلاء السكان وعدم قدرة أكثرهم على دفع تكاليف تلك الخدمات يقلل من أعداد المشتركين فيها ويحول دون قيام استثمارات ذات شأن من قبل السكان أنفسهم أو من قبل القطاعين العام والخاص.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا- المراجع:

1. إسماعيل علي أحمد، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الرابعة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة 1988.
2. صافيتا، محمد، وعدنان عطية، جغرافية المدن والتخطيط الحضري، منشورات جامعة دمشق، دمشق 2006.
3. الشريعي، أحمد البدوي، دراسات في جغرافية الحضر، دار الفكر العربي، القاهرة 1995.
4. الشريعي، أحمد البدوي، الدراسة الميدانية أسس وتطبيقات في الجغرافيا البشرية، دار الفكر العربي، القاهرة 2004.
5. بوجى كارنييه، جاكلين، دراسات في جغرافية العمران الحضري، تقديم وتعريب، محمد علي بهجت الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000.
6. عطوي، عبد الله، جغرافية المدن، الجزء الأول، دار النهضة العربية، بيروت 2001
7. عطوي، عبد الله، جغرافية المدن، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت 2003

8. وزارة الثقافة والشباب والرياضة بالتعاون، "نواكشوط عاصمة موريتانيا 50 عاماً من التحدي"، ترجمة محمد المصطفى ولد سيد أحمد، دار سيبيا، 2006.
9. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية والفقر في موريتانيا 2005، نواكشوط 2005.
10. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج، الإطار الاستراتجي لمحاربة الفقر، نواكشوط 2004.
11. مجموعة نواكشوط الحضرية، الحضرية للمعرفة، مجلة دورية تصدر عن رئاسة مجموعة نواكشوط الحضرية، العدد الأول، ديسمبر 2002.
12. وزارة التجهيز والنقل، إدارة البناءات والإسكان والعمران، وكالة التنمية الحضرية، المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة نواكشوط أفقي (2010-2020) نواكشوط 2003.

ثانيا- الأطروحات:

1. ولد سيدي كواد، النمو السكاني والتوسع العمراني لمدينة نواكشوط منذ عام 1960-2005 (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2008.
2. ولد محمد ناصر محمد بباه، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا؛ نواكشوط نموذجا، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة محمد الخامس آكدال 2007.
3. ولد المحبوبي سيد عبد الله، الهجرات الداخلية إلى مدينة نواكشوط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض 1984.
4. ولد النحه، محمد المختار، تصنيع موريتانيا، دراسة جغرافية، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس 2000.

ثانياً- المراجع الفرنسية:

1) Commune de Nouakchott et Amextipe, Stratégie de développement de la ville de Nouakchott, phase 1, diagnostic, rapport final, Nouakchott 2000.
2) Frérot Marie Anne et Ould Mahboubi Sidi Abdoullah, "Du Parcours à la Ville : l'Imprévu" in Espaces et sociétés en Mauritanie, cahier d'**URBMA**, N^0 33, Tours 1998.
3) Pirte, J.R. Nouakchott, capitale de la Mauritanie, in Publication du Département de géographie de l'Université de Paris-Sorbonne, N° 5, Paris 1977